مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية
Forum For Economic Studies and Research Journal
المجلد 10/ العـدد: 01 (2026)، ص 01 - 19

تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية

دراسة حالة مؤسسة إدارة وتنمية أموال اليتامى في فلسطين 2017-2023

Evaluation of the Financial Performance Using Financial Ratios: A Case the Foundation Orphans Funds Administration and Study of Development in Palestine (2017-2023)

أوس فايد

باحث دكتوراة، جامعة البطانة، السودان، aws.alfayed@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/11/13 **تاريخ القبول: 2026/05/08**

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية النسب المالية في التحليل المالي لمؤسسة إدارة وتنمية أموال اليتامى في فلسطين، والكشف عن مستوى أدائها المالي، وتقييم وضعها المالي ومدى اتخاذ القرارات المالية المناسبة خلال الفترة 2017–2023. لتحقيق هذا الهدف، تم تحليل القوائم المالية المدققة وحساب النسب المالية المرتبطة بالسيولة، والربحية (بما في ذلك العائد على الاستثمار)، والمديونية، لتحديد نقاط القوة والضعف في إدارة المؤسسة المالية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المؤسسة تتمتع بمستويات مرتفعة من السيولة تمكنها من الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل، بينما بقيت الربحية محدودة مع عوائد على الموجودات وحقوق الملكية والاستثمارات أقل من 2%، باستثناء ارتفاعات مؤقتة في 2018 و2022. كما كانت المديونية منخفضة جدًا خلال 2017–2022، مع زيادة طفيفة في 2023 نتيجة التمويل المصرفي للشركة التابعة. وتشير النتائج إلى أن المؤسسة تتمتع بمركز مالي قوي من حيث السيولة واعتماد محدود على الديون، لكنها تواجه تحديات في تحقيق عوائد تشغيلية مستقرة.

الكلمات المفتاحية: الأداء المالي، النسب المالية، مؤسسة إدارة وتنمية أموال اليتامى، فلسطين.

تصنيف JEL: C83، G32، G21، M41

Abstract:

This study aimed to examine the importance of financial ratios in the financial analysis of the ***Foundation of Orphans Funds Administration and Development in Palestine****, to assess its financial performance, and to evaluate its financial position and the adequacy of financial decision-making during the period 2017–2023. To achieve this objective, the audited financial statements were analyzed, and the key financial ratios related to liquidity, profitability (including return on investment), and solvency were calculated to identify the strengths and weaknesses in the foundation's financial management.*

The study found that the foundation maintains high levels of liquidity, enabling it to meet short-term obligations, while profitability remained limited, with returns on assets, equity, and investments below 2%, except for temporary increases in 2018 and 2022. Debt levels were very low during 2017–2022, with a slight increase in 2023 due to bank financing of the subsidiary company. Overall, the foundation demonstrates a strong financial position in terms of liquidity and limited reliance on debt, while facing challenges in achieving stable operational returns.

Key Words: *Financial performance, financial ratios, Foundation of Orphans Funds Administration and Development in Palestine.*

JEL Classification: M41 ،G21، G32، C83

1. مقدمة:

يعد تحليل الأداء المالي باستخدام النسب المالية أداة قياس فعالة تتيح الكشف عن مواطن القوة والضعف في المؤسسات، وتعكس مدى الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة وتحقيق الأهداف المرجوة، حيث يُعد الأداء المالي بمثابة العصب المحرك للمؤسسة، مما يوفر مؤشرات كمية قابلة للقياس والمقارنة (نوبلي، 2015). وفي هذا السياق، تبرز أهمية دراسة المؤسسات الاقتصادية الاستثمارية المتخصصة غير المصرفية التي تدير الأموال العامة ذات البعد الاجتماعي والديني، مثل مؤسسة إدارة وتنمية أموال اليتامى في فلسطين، التي تؤدي دورًا مزدوجًا يتمثل في رعاية حقوق الأيتام وحمايتها بوصفها مسؤولية اجتماعية، وفي الوقت نفسه استثمار هذه الأموال وتنميتها بما يحقق مقاصد التكافل ويوفر ضمانًا ماليًا مستدامًا لهذه الفئة. وتعد هذه المؤسسة تجربة رائدة ومتميزة على المستوى الوطني الفلسطيني، إذ تمثل نموذجًا مؤسسيًا منضبطًا يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في حفظ أموال الأيتام وتنميتها (الجزار، 2016). ورغم الأهمية البالغة لهذا النموذج، إلا أن الدراسات والبحوث الأكاديمية التي تناولته بشكل مباشر ما تزال نادرة، مما يبرز الحاجة العلمية إلى دراسته وتحليل أدائه المالي. ومن هذا المنطلق، يتناول هذا البحث تحليل الأداء المالي لمؤسسة إدارة وتنمية أموال اليتامى في فلسطين خلال الفترة 2017–2023، باستخدام مجموعة من النسب المالية التي تغطي أبعاد السيولة، والربحية (متضمنةً العائد على الاستثمار)، والمديونية.

2.1إشكالية البحث:

مما سبق، وبحسب علم الباحث واطلاعه ان الدراسات التي تناولت هذا النوع من المؤسسات بصورة مباشرة محدودة مقارنة بالدراسات التي ركزت على البنوك او الشركات التجارية، وعليه يمكن طرح الإشكالية الآتية:

ما مدى كفاءة الأداء المالي للمؤسسة خلال الفترة 2017-2022 كما تعكسه مؤشرات النسب المالية؟

3.1فرضيات البحث:

- هناك علاقة إيجابية بين استخدام النسب المالية وتحليل الأداء المالي لمؤسسة إدارة وتنمية أموال اليتامى.
- مستوى كفاءة المؤسسة في تحقيق أهدافها المالية يتأثر بشكل مباشر بمؤشرات السيولة، والربحية، والمديونية.
- تظهر نتائج تحليل النسب المالية وجود نقاط قوة وضعف واضحة في الأداء المالي للمؤسسة خلال الفترة 2017–2023.
- النسب المالية قادرة على تقييم الأداء المالي للمؤسسة بشكل شامل وموضوعي.

4.1أهداف البحث:

يسعى هذا البحث الى تحقيق الأهداف التالية:

1- تحليل الأداء المالي لمؤسسة إدارة وتنمية أموال اليتامى باستخدام النسب المالية.

2- تقييم مدى كفاءة المؤسسة في تحقيق أهدافها المالية خلال الفترة 2017-2023.

3- ابراز نقاط القوة والضعف في الأداء المالي للمؤسسة.

4- تقديم توصيات عملية لتحسين الأداء المالي وتعزيز الكفاءة التشغيلية.

5.1منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتغطية جميع جوانب موضوع البحث وتحليل الإشكالية المطروحة والإجابة على أسئلته. تم تحليل المفاهيم والإطار النظري للأداء المالي وتقييم القوائم المالية المدققة لمؤسسة إدارة وتنمية أموال اليتامى عن الفترة (2017–2023). واستخدمت مجموعة من النسب المالية لتقييم السيولة مثل(Current Ratio) ، والربحية (ROA، ROE، ROI)، والمديونية (Debt to Total Assets و Debt to Equity)واستندت الدراسة إلى البيانات الثانوية من التقارير المالية المدققة، مع تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) لضمان دقة القياس والتحليل. هذا الأسلوب يتيح رؤية شاملة لأداء المؤسسة المالي ويعزز موثوقية النتائج.

2. الإطار النظري للدراسة

1.2أساسيات حول الأداء المالي:

تعريف الأداء المالي: يُشير الأداء المالي الى قدرة المؤسسة على استخدام مواردها الاقتصادية بشكل فعّال لتحقيق أهدافها التشغيلية والاستثمارية، وذلك من خلال تحقيق توازن مالي مستدام وتوفير السيولة الكافية لتلبية الالتزامات المالية(Marcel, 1981) . ويعرف أيضا بأنه قدرة المؤسسة على تعظيم الأرباح من خلال الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة، ما ينعكس في تراكم الثروة والاستمرار في النمو (ساسي و قريشي، 2006).

خصائص الأداء المالي: يمتاز الأداء المالي بعدة خصائص رئيسية، من أبرزها (الخطيب، 2010):

1- أنه يعتبر أداة قياس كمية وموضوعية تعكس مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها.
2- يُظهر نتائج الجهود الإدارية ويكشف عن نقاط القوة والضعف في الأداء.
3- يعتمد على مؤشرات مالية رقمية قابلة للقياس والمقارنة، مما يساهم في رفع درجة الشفافية والدقة.
4- يُعتبر مؤشراً مهماً في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية بشأن التوسع أو التحوط أو إعادة الهيكلة.

أهمية الأداء المالي: تتضح أهمية الأداء المالي من خلال عدد من الجوانب البارزة، من أهمها ما يلي (الخطيب، 2010):

1- التقييم والفحص النوعي لربحية المؤسسة بهدف تعظيم ثروة المساهمين او المستفيدين.
2- قياس ورصد مدى سيولة المؤسسة ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية.
3- تحديد مستوى المديونية والتعرف على اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي.
4- تقييم تطور النشاط المؤسسي ومدى استغلال الموارد بشكل فعّال.
5- دعم وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة وتحسين الكفاءة التشغيلية على المدى البعيد.

2.2 أساسيات حول تقييم الأداء المالي

تعريف تقييم الأداء المالي: يُنظر الى تقييم الأداء المالي باعتبار عملية منظمة تهدف الى قياس مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المالية، من خلال مقارنة النتائج الفعلية بالمستويات المستهدفة أو المعايير الموضوعة مسبقا، بما يساعد على الحكم على كفاءتها وفعاليتها (دادن، وآخرون، 2015). كما يُعنى هذا التقييم بتحليل المؤشرات الكمية والنوعية التي تعكس سلامة المركز المالي وقدرة المؤسسة على الاستمرار والنمو في بيئة تنافسية، وهو ما يُتيح التعرف على الانحرافات وتحليل أسبابها (شرفي و بوشلاغم، 2020). ويُعد الأداء المالي أداة أساسية لدعم القرارات الإدارية، حيث يوفر بيانات دقيقة تُساعد على تحسين كفاءة استخدام الموارد وتعزيز القدرة على مواجهة التحديات المستقبلية (جلال و الكسار، 2009).

أهمية تقييم الأداء المالي

تبرز أهمية تقييم الأداء المالي في كونه أداة محورية تُساعد على رفع كفاءة المؤسسة الاقتصادية وتحقيق أهدافها الاستراتيجية ويمكن تلخيص أبرز هذه الأهمية فيما يلي (نوبلي، 2015) :

1- الاسهام في تحسين إدارة المؤسسة عبر تعزيز قيمتها السوقية ودعم قدرتها على تحقيق أفضل النتائج المالية.
2- إيصال الأهداف العامة للمؤسسة الى جميع مستوياتها الإدارية ودوائرها التشغيلية، لضمان وحدة التوجه وتحقيق التنسيق بين الجهود.
3- تنفيذ تقييم شامل طويل الأجل يعتمد على مؤشرات التقييم قصيرة الأمد مما يوفر رؤية متوازنة بين الحاضر والمستقبل.
4- تعزيز قنوات الاتصال بين المستويات الإدارية المختلفة، وتحقيق التنسيق الفعال بين الإدارات والمصالح لضمان الانسجام في تنفيذ السياسات.
5- توفير قاعدة بيانات دقيقة تُمكن من اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية الصائبة.
6- دعم عملية التخطيط الاستراتيجية عبر قياس فعالية السياسات المعمول بها، وتحديد مجالات التحسين الممكنة.
7- وضع وصياغة السياسات العامة للمؤسسة والهيئات التابعة لها بما يتوافق مع أهدافها طويلة المدى.

خطوات تقييم الأداء المالي:

تتم عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وفق المراحل التالية (محمد، 2017):

1- **تحديد المؤشرات**: تبدأ العملية باختيار المؤشرات لقياس الأداء، بحيث تعكس النتائج المالية الحقيقية للمؤسسة.
2- **جمع البيانات**: توفير المعلومات المالية الضرورية من القوائم المالية الرسمية وتقارير الأداء.
3- **احتساب المؤشرات**: تطبيق المعادلات والمقاييس المالية لاستخراج القيم المطلوبة لكل مؤشر.
4- **تحليل المؤشرات**: تفسير النتائج بهدف معرفة أوجه القوة ومواطن الضعف في الأداء المالي.
5- **اتخاذ قرارات تصحيحية**: وضع خطط وإجراءات عملية لتحسين الأداء ومعالجة اية مشكلات مكتشفة.

3.2 تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية

يعتبر تقييم الأداء المالي من أبرز الأدوات التي يعتمد عليها الباحثون والمحللون لفهم كفاءة المؤسسة في إدارة مواردها وتحقيق أهدافها المالية، اذ يسمح هذا التقييم بتحديد مدى النجاح في تحقيق العوائد، وضبط التكاليف، واستغلال الأصول والموارد المتاحة بطريقة فعالة (الشديفات، 2000). ويعد التحليل المالي القائم على النسب المالية من أكثر أساليب التحليل استخداما في هذا السياق، فهو يوفر مؤشرات كمية دقيقة تمكن من الحكم على الوضع المالي العام، ويساعد على اكتشاف الانحرافات أو مظاهر الخلل واقتراح الحلول التصحيحية المناسبة (العصار، وآخرون، 2000). تعرف النسب المالية بأنها علاقات رياضية تستخرج من القوائم المالية، وتستخدم كمؤشرات لقياس الأداء من خلال الربط بين بنود تلك القوائم بهدف تفسير البيانات المالية وتبسيطها (خنفر و المطارنة، 2006).وتتميز النسب المالية بسهولة الاستخدام ومرونة التفسير، كما يمكن تصنيفها الى ثلاثة أنواع رئيسية تغطي مختلف الجوانب التشغيلية والمالية للمؤسسة، وهي (الزبيدي، 2011):

نسب الربحية: لقياس قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح.

نسب السيولة: لتقييم مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل.

نسب المديونية: لقياس حجم التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية واجمالي الموجودات، بهدف تقييم مستوى الاعتماد على التمويل الخارجي في هيكل رأس المال.

ويمثل هذا التصنيف اطارا شاملا يساعد في تقييم الأداء المالي من زوايا مختلفة، سواء على مستوى الاستقرار المالي او النمو والاستدامة. كما يستخدم التحليل للنسب لمقارنة أداء المؤسسة عبر الزمن، او مقارنته بالمؤسسات المماثلة ضمن نفس القطاع.

وفيما يلي عرض لأنواع النسب المالية: -

نسب السيولة (Liquidity Ratios): تُستخدم نسب السيولة لقياس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل، من خلال مقارنة الأصول المتداولة مع الخصوم المتداولة. وتُعد هذه النسب من المؤشرات المهمة لتقييم مدى استقرار المركز المالي للمؤسسة على المدى القصير، ومدى توفر سيولة نقدية تمكّنها من تغطية نفقاتها الجارية والطارئة دون الحاجة إلى التمويل الخارجي (الشنطي و شقر، 2005).

ومن أبرز نسب السيولة المستخدمة:

نسبة التداول(Current Ratio)

تُعدّ نسبة التداول من أهم مؤشرات السيولة المالية التي تُستخدم في تحليل الوضع المالي للمؤسسة على المدى القصير، حيث تعبّر عن مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها الجارية باستخدام الموجودات المتداولة. وتكتسب هذه النسبة أهمية خاصة لدى المحللين الماليين لأنها توفر مؤشراً مبكرًا حول استقرار المؤسسة وقدرتها على مواجهة المصروفات المستحقة دون الحاجة إلى الاقتراض أو تصفية استثمارات طويلة الأجل (العصار، وآخرون، 2000).

- الصيغة العامة لنسبة التداول:

نسبة التداول = الأصول المتداولة ÷ الخصوم المتداولة

تشمل الأصول المتداولة البنود التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال فترة قصيرة (عادةً سنة واحدة)، مثل النقدية، والأرصدة البنكية، والذمم المدينة، والاستثمارات القصيرة الأجل. أما الخصوم المتداولة فتتكون من الالتزامات التي تستحق السداد خلال الفترة نفسها، مثل الدائنين، والمصروفات المستحقة، وأي قروض قصيرة الأجل (السيد أحمد، 2019).

ويُعتبر المعيار النمطي لدى المحللين للقوائم المالية 1:2، حيث تعتبر هذه النسبة عند المحللين هي النسبة المثلى التي على المؤسسات ان تلتزم بها او ان تكون قريبة منها وتعني ان كل 1 دولار من الالتزامات المتداولة يجب ان يغطيه 2 دولار من الموجودات المتداولة، وارتفاع النسبة كثيرا هو امر سلبي وذلك لعدم استغلال الفائض من الأصول قصيرة الاجل في المشاريع والاستثمارات والصيغ الأكثر ربحية (الزبيدي، 2011).

مع ذلك، لا يمكن تفسير هذه النسبة بمعزل عن طبيعة نشاط المؤسسة، إذ أن المؤسسات ذات الدورة التشغيلية السريعة قد تقبل بنسب تداول أقل دون أن تواجه مخاطر سيولة حقيقية، في حين تحتاج المؤسسات التي تتعامل في أصول أقل سيولة إلى نسب أعلى لضمان الاستقرار المالي (الزبيدي، 2011).

نسبة التداول السريع(Quick Ratio)

تُعرف نسبة التداول السريع، والتي تُسمى أيضًا نسبة السيولة السريعة، بأنها مؤشر لقياس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل باستخدام الأصول السريعة التحول إلى نقد، مثل النقدية والذمم المدينة، مع استبعاد

المخزون من الأصول المتداولة. وتعكس هذه النسبة مدى الجاهزية الفورية للمؤسسة لتغطية التزاماتها دون الاعتماد على تصفية أصول يصعب تسييلها خلال فترة قصيرة (الزبيدي، 2011).

ويتم احتسابها باستخدام المعادلة الآتية:

نسبة التداول السريع = (الأصول المتداولة – المخزون) ÷ الخصوم المتداولة

نسب الربحية (Profitability Ratios): تُستخدم نسب الربحية لتقييم قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من خلال أنشطتها المختلفة، وتعكس مدى كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة لتحقيق العوائد. وتشمل هذه النسب مجموعة من المؤشرات التي تُمكّن من تحليل الأداء المالي بدقة، وأهمها: نسبة العائد إلى الموجودات، ونسبة العائد إلى حقوق الملكية، ونسبة العائد على الاستثمار، وغيرها. وتُعد هذه المؤشرات أدوات تحليلية رئيسة في الحكم على مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها المالية (العامري، 2007؛ المطارنة، 2006).

نسبة العائد إلى الموجودات(Return on Assets)

تُستخدم هذه النسبة لقياس مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح اعتمادًا على إجمالي موجوداتها، إذ تعكس كفاءة الاستثمار والتشغيل في المؤسسة. وكلما ارتفعت هذه النسبة، كان ذلك دلالة على فاعلية الإدارة في توظيف الأصول وتحقيق العوائد، والعكس صحيح في حال انخفاضها (العامري، 2007).

ويتم احتساب هذه النسبة من خلال المعادلة التالية:

نسبة العائد إلى الموجودات = (صافي الربح ÷ إجمالي الموجودات) × 100

وتُستخدم للمقارنة عبر الزمن أو بين مؤسسات مختلفة داخل القطاع نفسه، وتُعد من أبرز مؤشرات تقييم الأداء المالي للمؤسسات (العامري، 2007).

نسبة العائد على الاستثمار(Return on Investment)

تُستخدم نسبة العائد على الاستثمار لقياس كفاءة إدارة المؤسسة في استثمار مواردها المالية المتاحة لتحقيق الأرباح، حيث تُبيّن هذه النسبة مدى نجاح الاستثمارات في تحقيق العائد المطلوب. وتُعد من المؤشرات الأساسية التي تساعد متخذي القرار في تقييم فعالية السياسات المالية والاستثمارية المعتمدة داخل المؤسسة (خنفر و المطارنة، 2006).

ويتم احتساب هذه النسبة باستخدام المعادلة الآتية:

نسبة العائد على الاستثمار= (صافي الربح ÷ مجموع الاستثمارات) × 100

وتُشير هذه النسبة إلى قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح من إجمالي استثماراتها، والتي قد تشمل الاستثمارات العقارية، أو استثمارات الأسهم، أو أوجه التمويل المختلفة، وتُستخدم للمقارنة عبر فترات زمنية متتالية أو مع مؤسسات مشابهة ضمن القطاع نفسه.

نسبة العائد على حقوق الملكية(Return on Equity)

تُعد نسبة العائد على حقوق الملكية من أهم مؤشرات الربحية التي تُستخدم لقياس مدى كفاءة الإدارة في تحقيق عوائد على استثمارات المالكين، حيث تُظهر هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد صافي ربح من كل وحدة نقدية مستثمرة في حقوق الملكية. وكلما ارتفعت هذه النسبة، دلّ ذلك على فعالية الإدارة في تعظيم العائد للمساهمين (العامري، 2007).

- **معادلة الاحتساب:**

نسبة العائد على حقوق الملكية = (صافي الربح ÷ حقوق الملكية) × 100

ويُستخدم هذا المؤشر في تقييم جاذبية المؤسسة للمستثمرين، ومقارنة أدائها المالي عبر فترات زمنية، أو مع مؤسسات مشابهة داخل نفس القطاع (الزبيدي، 2011).

نسب المديونية (Debt Ratios): تُستخدم نسب المديونية لقياس مدى اعتماد المؤسسة على مصادر التمويل الخارجية، وتقييم درجة المخاطر المالية المرتبطة بقدرتها على سداد التزاماتها تجاه الغير. وتشير هذه النسب إلى مدى مساهمة الديون في تمويل أصول المؤسسة، وتُعد من المؤشرات المهمة عند تحليل الاستقرار المالي والتعرض للمخاطر (السيد أحمد، 2019).

وتتفرع نسب المديونية إلى عدد من المؤشرات، من أبرزها:

نسبة إجمالي الالتزامات إلى الموجودات(Debt Ratio)

تقيس هذه النسبة حجم الالتزامات مقارنة بإجمالي الموجودات، وتعكس مدى اعتماد المؤسسة على الديون في تمويل أصولها. فكلما ارتفعت النسبة، دلّ ذلك على ارتفاع المخاطر المالية نتيجة زيادة العبء التمويلي، في حين يشير انخفاضها إلى اعتماد أكبر على التمويل الذاتي.

ويتم احتساب النسبة من خلال المعادلة التالية:

نسبة إجمالي الالتزامات إلى الموجودات = (إجمالي الالتزامات ÷ إجمالي الموجودات) × 100

وتُعد هذه النسبة مؤشرًا مهمًا للمقرضين والمستثمرين لتقييم الملاءة المالية للمؤسسة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير والطويل (السيد أحمد، 2019).

نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية(Debt to Equity Ratio)

تُستخدم هذه النسبة لقياس حجم الالتزامات المترتبة على المؤسسة مقارنة بحقوق المالكين، وتُعد مؤشرًا مهمًا لقياس درجة اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي مقابل التمويل الذاتي. وكلما ارتفعت هذه النسبة، دلّ ذلك على زيادة عبء الديون، وارتفاع مستوى المخاطر المرتبطة بقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها، في حين أن انخفاضها يعكس مركزًا ماليًا أكثر استقراراً (السيد أحمد، 2019).

ويتم احتساب النسبة وفق المعادلة التالية:

نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية = (إجمالي الالتزامات ÷ حقوق الملكية) × 100

وتُستخدم هذه النسبة لتقييم مستوى المديونية في المؤسسة، ومعرفة مدى توازن الهيكل التمويلي بين الديون وحقوق المساهمين، الأمر الذي يساعد في تقدير قدرة المؤسسة على تحقيق الاستدامة المالية.

3. الجانب التطبيقي للدراسة

1.3 التعريف بمؤسسة إدارة وتنمية أموال اليتامى:

تُعد مؤسسة إدارة وتنمية أموال اليتامى في فلسطين من المؤسسات العامة ذات الطابع المالي، وتعنى بتنمية واستثمار أموال اليتامى والمحافظة عليها، بما يضمن حمايتها وتحقيق مصالح أصحابها، وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية. وقد تأسست المؤسسة بموجب القانون رقم 14 لسنة 2005م، باعتبارها جهة مستقلة ذات شخصية اعتبارية، تتمتع بالاستقلال الإداري والمالي وتمارس مهامها من خلال مجلس إدارة ودوائر متخصصة (الجزار، 2016). تهدف المؤسسة الى توفير إدارة مالية متخصصة تضمن حُسن حفظ أموال اليتامى وتنميتها، وتوجيهها نحو مشاريع ذات جدوى تنموية واستثمارية، مع المحافظة على راس المالي وتنميته بشكل مستدام. وتشمل الأهداف الرئيسة للمؤسسة كما وردت في القانون رقم (10) لسنة 2023، ما يلي (فلسطين، 2023):

- أولا: المحافظة على أموال اليتامى وحمايتها من الهدر وسوء الإدارة.
- ثانيا: ضمان تلبية احتياجاتهم الأساسية من معيشة وسكن وتعليم وصحة وفق حقوقهم المقررة في الصندوق.
- ثالثا: إضافةً إلى إدارة هذه الأموال وتنميتها واستثمارها بما يحقق استدامتها ويوفر عائداً ملائماً يحفظ مصالح المستفيدين.

أما مصادر التمويل الرئيسة للمؤسسة فقد حددها قرار بقانون رقم (10) لسنة 2023 بشأن مؤسسة إدارة وتنمية أموال اليتامى في المادة (12)، وتشمل (فلسطين، 2023):

1- المخصصات المالية التي ترصدها الموازنة العامة للدولة.
2- أموال اليتامى المنقولة وغير المنقولة، بما في ذلك العقارات، والودائع، والهبات، والرهونات.
3- عوائد استثمار أموال اليتامى.
4- الرصيد الاحتياطي في الصندوق.
5- المساعدات والمنح والتبرعات، واية مواد أخرى يتم اعتمادها من المجلس.

وتعد هذه المؤسسة تجربة فريدة على مستوى العمل المؤسسي في رعاية أموال اليتامى في فلسطين، وقد توسعت أنشطتها لتشمل عدة محافظات من خلال فروعها ومكاتبها المنتشرة بما يعزز من قدرتها على خدمة المستفيدين وتحقيق رسالتها المجتمعية.

2.3 تقييم الأداء المالي مؤسسة إدارة وتنمية أموال اليتامى

جدول رقم 1: مصادر أمول المؤسسة للفترة 2017-2023

البيان	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
المطلوبات	59,498	242,235	193,708	257,338	1,135,532	612,499	2,879,132
ودائع الأيتام	45,021,787	43,357,564	46,780,434	49,707,017	62,160,570	58,536,072	58,614,795
احتياطي إجباري	812,592	1,186,329	1,262,653	1,279,388	1,327,249	1,469,403	1,541,950
احتياطي اختياري	0	0	500,000	500,000	500,000	500,000	0
التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية	3,767,608	2,708,948	3,009,369	2,456,127	10,443,175	12,230,690	10,612,245
التغير في القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	20,516,891	15,158,168	16,152,139	16,152,139	27,560,290	28,601,670	6,885,209
التغير في القيمة العادلة للممتلكات والمعدات	50,642	50,642	50,642	50,642	50,642	50,642	50,642
الأرباح المدورة	2,393,725	9,382,870	10,330,723	10,997,284	3,076,993	5,777,917	6,985,154
مجموع حقوق الأيتام	72,563,245	71,844,521	78,085,930	81,142,597	105,118,919	107,166,394	84,689,995
حقوق الأقلية	0	0	0	0	1,922,410	3,114,562	3,630,142
مجموع حقوق الملكية	72,563,245	71,844,521	78,085,930	81,142,597	107,043,129	110,280,956	88,320,137
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	72,622,743	72,086,756	78,279,638	81,399,935	108,176,861	110,893,455	91,199,269

*المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية المدققة للمؤسسة للسنوات2017-2023، علماً ان المبالغ المذكورة بالدولار الأمريكي.

يبّين الجدول السابق مصادر أموال مؤسسة إدارة وتنمية أموال اليتامى في فلسطين للفترة 2017-2023، وذلك استناداً الى البيانات المستخرجة من القوائم المالية المدققة للمؤسسة. وتشمل هذه المصادر كلاً من المطلوبات، وحقوق الملكية، ومكوناتها التفصيلية. وتعبر هذه البيانات عن الهيكل التمويلي للمؤسسة وتوزيع الموارد المالية المتاحة لها في نهاية كل عام مالي.

كما يُظهر هذا الجدول تطور مصادر الأموال لدى المؤسسة خلال السنوات السبع الماضية، ويشكّل هذا الأساس لتحليل المؤشرات المالية المختلفة مثل نسب الربحية والسيولة والمديونية، حيث سيتم الاستناد الى هذه البيانات في حساب النسب المالية وقياس أداء المؤسسة المالي عبر المؤشرات المعتمدة في هذا البحث. وقد تم التعبير عن جميع المبالغ المذكورة في هذا البحث بالدولار الأمريكي (USD) تسهيلًا للمقارنة والتحليل.

جدول رقم 2: نسبة التداول Current Ratio في المؤسسة للفترة (2017-2023)

السنة	الموجودات المتداولة	المطلوبات المتداولة	نسبة التداول
2017	1475294	13002	113.47
2018	2862033	178622	16.02
2019	6531765	117134	55.76
2020	6779810	192639	35.19
2021	10364394	939376	11.03
2022	4889935	438207	11.16
2023	7230164	1632776	4.43

*المصدر من تجهيز الباحث بالاستناد الى القوائم المالية والايضاحات للمؤسسة.

تم احتساب نسبة التداول استنادًا إلى البنود المثبتة في القوائم المالية المدققة والإيضاحات المتممة، والمصنّفة صراحة كعناصر قصيرة الأجل وفق تعريف (IASB, 2020, paras. 66–68) وبناءً عليه، تضمنت الموجودات المتداولة:

- النقد وما في حكمه (IAS 7: Statement of Cash Flows, 2020,para. 6).
- الودائع لدى البنوك المحلية وسلطة النقد الفلسطينية.
- الأرصدة المدينة الأخرى.

وتضمنت المطلوبات المتداولة:

- الأرصدة الدائنة الأخرى (IASB, 2020,para. 69).
- مخصص الضرائب (في السنة التي ظهر بها) وفقًا لمتطلبات الاعتراف بمخصصات الضرائب(IASB, 2020) .
- الجزء القصير الأجل من التمويلات المصرفية (IASB, 2020,para. 39A).

كما تم استبعاد أي بند لم يرد بشأنه تفصيل يحدد طبيعته الزمنية (قصير الأجل أو طويل الأجل)، لذلك لم يُدرج مخصص انتفاعات الموظفين متداولًا في السنوات التي خلت من هذا التفصيل، ولم يُدرج بند التمويلات المباشرة بالصافي ضمن الموجودات المتداولة لعدم وجود تقسيم آجال.

من جهة أخرى، لم تُدرج الاستثمارات بالأسهم ضمن الموجودات المتداولة لأنها معروضة في القوائم تحت "موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر"(FVOCI) ؛ وبحسب (IASB, 2020, paras. 4.1.2A– 4.1.4) فإن هذا التصنيف يعكس نموذج عمل احتفاظ طويل الأجل لا التداول قصير الأجل. وحيث تؤكد البيانات التاريخية ذلك؛ إذ زاد عدد الأسهم تدريجيًا خلال سنوات الدراسة (مع حالة بيع استثنائية في سنة واحدة)، بينما

جاءت التغيّرات سنويًا من فروق إعادة التقييم فقط. كما أن فروق القيمة العادلة تُرحّل إلى حقوق الملكية Other) Comprehensive Income)(IASB, 2020, para.7) و (IASB, 2020,para. 5.7.10) ، وهو دليل محاسبي إضافي على أنها غير متداولة.

وبالمثل، ودائع الأيتام لا تُعدّ مطلوبات متداولة، بل تُعرض ضمن حقوق الملكية لكونها حقوقًا مخصصة للأيتام وليست التزامًا قصير الأجل على المؤسسة(IASB, 2020, para. 11) .

وفي سنة 2023 :ارتفعت المطلوبات المتداولة لسببين موثّقين في الإيضاحات:

1. ظهور مخصص الضرائب نتيجة خضوع الشركة التابعة (الزيتونة للتمويل الإسلامي) لضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة في فلسطين، تطبيقًا لمعيار (IASB, 2020).
2. إدراج التمويلات المصرفية – جزء قصير الأجل بعد توقيع اتفاقيات تمويل جديدة مع البنك الإسلامي الفلسطيني وبنك الصفا، حيث بلغ الرصيد المتبقي من هذه التمويلات (2,009,248)دولارًا، قُسِّم محاسبيًا إلى جزء قصير الأجل وجزء طويل الأجل، وهو ما ساهم في زيادة المطلوبات المتداولة بشكل ملحوظ (IASB, 2020, para. 39A).

وعليه يُظهر الجدول أن نسبة التداول بلغت أعلاها في 2017 حيث كانت النسبة (113:1)، بما يعكس قدرة فائقة على تغطية الالتزامات قصيرة الأجل آنذاك، ثم تراجعت تدريجيًا إلى أدناها في 2023 حيث النسبة كانت (4.4:1) ورغم هذا التراجع، تبقى النسبة أعلى بكثير من المرجع المتحفظ الشائع في الأدبيات) (Brigham & Ehrhardt, M. C., 2019) وهي نحو 2:1؛ أي كل 1 دولار مطلوبات متداولة يقابله 2 دولار أصول متداولة، وهذا يشير إلى أن المؤسسة ما زالت قادرة على مواجهة السحوبات وسداد التزاماتها قصيرة الأجل.

ومع ذلك، يمكن النظر إيجابيًا إلى تراجع نسبة التداول باعتباره يعكس توظيف السيولة الفائضة في استثمارات طويلة الأجل (مثل الأسهم والاستثمارات العقارية) بما يحقق عائدًا أعلى بدلًا من إبقاء الأرصدة راكدة، بشرط أن تبقى الإدارة ملتزمة بمراقبة الفجوة الزمنية بين تواريخ استحقاق الأصول والخصوم (IASB, 2020, para. 139) ومتطلبات الإفصاح عن مخاطر السيولة ضمن (IFRS 7: Financial Instruments: Disclosures, 2020).

وعليه تم احتساب نسبة التداول حصريًا من البنود المثبتة في القوائم والإيضاحات كقصيرة الأجل، مع استبعاد أي بند غير مفصّل آجاله، حفاظًا على دقة التصنيف والمصداقية الأكاديمية، وذلك استنادًا إلى (IAS 1 – Presentation of Financial Statements, 2020) و (IFRS 9 – Financial Instruments, 2020).

نسبة التداول السريعة Quick Ratio (2017-2023)

تجدر الإشارة إلى أن المؤسسة لا تملك بند المخزون ضمن موجوداتها المتداولة، وعليه فإن نسبة التداول السريعة (Quick Ratio)تتطابق مع نسبة التداول (Current Ratio) خلال فترة الدراسة، إذ إن المخزون عادةً هو العنصر الأساسي الذي يُستبعد عند حساب النسبة السريعة.

جدول رقم3: نسبة الموجودات المتداولة لإجمالي الموجودات في المؤسسة خلال الفترة (2017-2023)

السنة	الموجودات	الموجودات المتداولة	النسبة
2017	72622743	1475294	2.03
2018	72086756	2862033	3.97
2019	78279638	6531765	8.34
2020	81399935	6779810	8.33

2021	108176861	10364394	9.58
2022	110893455	4889935	4.41
2023	91199269	7230164	7.93

* المصدر من تجهيز الباحث بالاستناد الى القوائم المالية والايضاحات للمؤسسة.

أظهرت نتائج الجدول أن نسبة الموجودات المتداولة لإجمالي الموجودات في المؤسسة تراوحت بين 2.03%كحد أدنى في عام 2017 و 9.58%كحد أقصى في عام 2021. ويعني ذلك أن حجم الموجودات المتداولة ظل منخفضًا نسبيًا مقارنة بإجمالي الموجودات خلال فترة الدراسة، وهو ما يعكس اعتماد المؤسسة بشكل رئيسي على موجودات طويلة الأجل مثل التمويلات المباشرة، الاستثمارات العقارية، والأصول المالية بالقيمة العادلة.

على صعيد الاتجاه الزمني، تبيّن أن النسبة كانت منخفضة جدًا في عامي 2017 و2018 (≈2–4%)، ما يشير إلى سيولة محدودة نسبيًا، بينما شهدت الفترة (2019–2021) ارتفاعًا ملحوظًا تجاوز 8% ليصل إلى الذروة في عام 2021 (9.58%). ويمكن تفسير ذلك بزيادة مؤقتة في النقد أو الودائع قصيرة الأجل بهدف تعزيز المرونة المالية. أما في عام 2022 فقد تراجعت النسبة إلى 4.41% نتيجة إعادة استثمار جزء من السيولة في أصول طويلة الأجل أو سداد بعض الالتزامات، قبل أن تعود للارتفاع في 2023 إلى 7.93%، وهو ما قد يُعزى إلى التمويلات المصرفية الجديدة وزيادة الأرصدة النقدية أو المدينة.

من الناحية المالية، فإن انخفاض النسبة عمومًا إلى هذا المستوى (2–10%) يشير إلى أن المؤسسة تستثمر معظم أصولها في عناصر طويلة الأجل، وهو أمر متسق مع طبيعة المؤسسات المالية الإسلامية التي تسعى إلى توظيف الموارد في استثمارات وتمويلات ذات عائد. ومع ذلك، فإن هذا لا يعني ضعف السيولة، إذ إن نسبة التداول (Current Ratio) ظلت أعلى من 2:1 خلال معظم السنوات، وهو ما يدل على قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل. وعليه، يمكن القول إن المؤسسة تتبنى سياسة متوازنة في إدارة مواردها المالية، بحيث تحافظ على الحد الأدنى من السيولة الكافية لمواجهة الالتزامات، وفي الوقت نفسه تستغل الجزء الأكبر من الأصول في استثمارات طويلة الأجل تحقق عوائد أعلى.

جدول رقم 4: نسبة العائد الى اجمالي الموجودات (ROA) في المؤسسة (2017-2023)

السنة	اجمالي الموجودات	العائد	النسبة
2017	72622743	686793	0.95
2018	72086756	7474741	10.37
2019	78279638	1524676	1.95
2020	81399935	683386	0.84
2021	108176861	873623	0.81
2022	110893455	2535230	2.29
2023	91199269	795364	0.87

* المصدر من تجهيز الباحث بالاستناد الى القوائم المالية والايضاحات للمؤسسة.

تُظهر النتائج أن نسبة العائد إلى إجمالي الموجودات تراوحت بين 0.81%كحد أدنى في عام 2021 و10.37 %كحد أقصى في عام 2018، ما يعكس تذبذبًا كبيرًا في قدرة المؤسسة على استغلال أصولها لتوليد العوائد. وبصورة عامة، ظلّت النسب منخفضة في معظم السنوات (أقل من 2%) باستثناء سنتي 2018 و2022 اللتين شهدا ارتفاعًا نسبيًا نتيجة عوامل استثنائية.

وبالنظر إلى المسار الزمني للسنوات محل الدراسة، يمكن ملاحظة ما يلي:

في عام 2017، بلغت النسبة 0.95%، وهو مستوى متدنٍ يعكس ضعف قدرة الأصول على تحقيق عائد، حيث لم يولّد كل 100 دولار من الموجودات سوى أقل من دولار واحد صافي ربح، وظهرت في عام 2018 قفزة استثنائية في العائد بلغت 10.37%، نتيجة تسجيل إيرادات بيع استثمارات عقارية بقيمة 5,725,260دولار، وهو بند غير متكرر لا يعكس الأداء التشغيلي الطبيعي، وكان عام 2019 بمثابة عودة إلى المستويات الواقعية، حيث سجلت النسبة 1.95%، وهو تحسن نسبي مقارنة بـ 2017، لكنه بقي منخفضًا،أما في عام 2020، فقد تراجعت النسبة إلى 0.84%، متأثرة بضعف الإيرادات التشغيلية والظروف الاقتصادية العامة المرتبطة بجائحة كورونا، وفي عام 2021، وصلت النسبة إلى 0.81%، وهي الأدنى خلال فترة الدراسة، رغم تحقيق إيرادات من بيع استثمارات عقارية بقيمة 1,148,388دولار، مما يبرز محدودية العوائد التشغيلية، وشهد عام 2022 تحسنًا ملحوظًا حيث بلغت النسبة 2.29%، بدعم من عدة مصادر للإيراد: إيرادات التمويل والاستثمار (1,355,109 دولار)، توزيعات الأسهم (993,234 دولار)، وإيرادات بيع استثمارات عقارية (907,616 دولار)، وفي عام 2023، تراجعت النسبة مجددًا إلى 0.87%، حيث بلغ صافي الدخل 795,364دولار مقابل إجمالي أصول بلغ 91,199,269دولار .كما كشفت قائمة الدخل الشامل الآخر عن خسائر كبيرة في القيمة العادلة بلغت 22,667,715دولار، مما يظهر أثر تقلبات تقييم الاستثمارات طويلة الأجل.

وعليه يتضح أن الأداء التشغيلي للمؤسسة يعتمد بصورة أساسية على إيرادات التمويل والاستثمار وتوزيعات الأسهم، وهي المصادر المتكررة التي ظلت حاضرة في جميع السنوات. في المقابل، جاءت الارتفاعات الاستثنائية في نسب العائد نتيجة بيع استثمارات عقارية في أعوام محددة (2018، 2021، 2022)، بالإضافة إلى بعض البنود الطارئة مثل التبرعات العينية أو الإيرادات الأخرى البسيطة.

من منظور تحليلي، يُظهر الاتجاه العام أن المؤسسة تعاني من مستوى عائد منخفض على الأصول في معظم السنوات، وهو ما قد يُفسَّر سلبيًا باعتباره ضعفًا في كفاءة استغلال الموجودات، وإيجابيًا باعتباره نتيجة لتوظيف السيولة الفائضة في استثمارات طويلة الأجل (عقارات، أسهم) بما قد يعزز الاستدامة المستقبلية. غير أن الخسائر الكبيرة المسجلة ضمن الدخل الشامل الآخر في 2023 تكشف عن تحدٍّ مهم يتمثل في تقلبات تقييم هذه الاستثمارات، ما يتطلب من الإدارة تعزيز استراتيجيات إدارة المخاطر والسيولة.

جدول رقم4: نسبة العائد الى مجموع الاستثمارات في المؤسسة (2017-2023)

السنة	مجموع الاستثمارات	العائد	النسبة
2017	52133738	686793	1.32
2018	51114209	7474741	14.62
2019	53683930	1524676	2.84
2020	55213764	683386	1.24
2021	74898182	873623	1.17
2022	77868219	2535230	3.26
2023	53119313	795364	1.50

* المصدر من تجهيز الباحث بالاستناد الى القوائم المالية والايضاحات للمؤسسة.

تم احتساب نسبة العائد إلى مجموع الاستثمارات في المؤسسة استنادًا إلى صافي الدخل السنوي بعد الضريبة كما ورد في قائمة الدخل الموحدة، مقابل مجموع الاستثمارات طويلة الأجل المثبتة في قائمة المركز المالي. وتشمل هذه:

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVOCI) التي تضم الأسهم، والاستثمارات العقارية، والمشاريع تحت الإنشاء ذات الطبيعة الاستثمارية.

وقد جرى استبعاد البنود التشغيلية والقصيرة الأجل (مثل النقد، الودائع، التمويلات المباشرة والأرصدة المدينة) لعدم اعتبارها استثمارات استراتيجية وفقًا لمعايير المحاسبة الدولية. حيث إن معيار IAS 1 – Presentation of Financial Statements, 2020,paras. 66–68, 69, 139)يحدد بوضوح التمييز بين الأصول المتداولة وغير المتداولة، فيما ينص معيار (IFRS 9 – Financial Instruments, 2020,paras. 4.1.2A–4.1.4, 5.7.10) على أن الموجودات المصنّفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVOCI) تعكس نموذج عمل قائم على الاحتفاظ طويل الأجل وليس التداول قصير الأجل. كما أن معيار (IAS 40 – Investment Property, 2020) يوضح أن الاستثمارات العقارية والمشاريع تحت الإنشاء المخصصة للاستخدام الاستثماري تُصنَّف كاستثمارات طويلة الأجل، وبالتالي وجب إدراجها ضمن مجموع الاستثمارات. وعليه، فإن الاقتصار على هذه العناصر في احتساب مجموع الاستثمارات ينسجم مع المعايير المحاسبية الدولية ويوفر دقة أكاديمية في القياس.

على صعيد الاتجاهات السنوية، يلاحظ أن النسبة في عام 2017 بلغت 1.32% فقط، وهو مستوى متواضع يعكس اعتماد المؤسسة على الإيرادات التشغيلية التقليدية (التمويل والاستثمار وتوزيعات الأسهم) دون وجود إيرادات استثنائية مؤثرة. أما عام 2018 فقد سجل قفزة استثنائية حيث بلغت النسبة 14.62%، ويُعزى ذلك أساسًا إلى أرباح بيع استثمارات عقارية بقيمة 5,725,260 دولار، مما رفع العائد إلى مستوى غير مسبوق. وفي عام 2019 انخفضت النسبة إلى 2.84% مع غياب إيرادات البيع الكبيرة، وعادت لتقتصر على الإيرادات التشغيلية الأساسية. أما في عام 2020 فقد تراجعت أكثر إلى 1.24% نتيجة انخفاض صافي الدخل الإجمالي. وفي عام 2021 استمرت النسبة منخفضة (1.17%) رغم تسجيل إيرادات من بيع استثمار عقاري بلغت 1,148,388 دولار، إلا أن كبر حجم الاستثمارات الكلي حدّ من تأثيرها.

عام 2022 شهد تحسنًا ملحوظًا في النسبة حيث ارتفعت إلى 3.26%، وذلك بفضل ارتفاع مستويات الإيرادات الأساسية، إذ بلغت إيرادات التمويل والاستثمار 1,355,109 دولار، وتوزيعات الأسهم 993,234 دولار، إضافة إلى بيع استثمار عقاري بقيمة 907,616 دولار، ما انعكس مباشرة في نمو العائد. غير أن النسبة تراجعت مجددًا في عام 2023 لتبلغ 1.50% فقط، حيث بلغ صافي الدخل 795,364 دولار، دون تسجيل إيرادات كبيرة من بيع استثمارات، مما أعاد النسبة إلى مستوياتها التقليدية. وعليه فإن الاتجاه العام يُظهر أن كفاءة الاستثمارات طويلة الأجل في توليد العوائد بقيت عند مستويات متواضعة (1–3%) في معظم سنوات الدراسة، وهو ما يعكس ضعفًا في النمو المستدام للأرباح. وقد ظهرت قفزات مؤقتة في بعض السنوات (2018 و2022) نتيجة تحقيق أرباح من بيع استثمارات عقارية، مما رفع العائد إلى مستويات أعلى بشكل استثنائي، دون أن يعكس ذلك تحسنًا هيكليًا في الأداء العام. وبصورة عامة، يتضح أن أداء العوائد مرتبط بشكل كبير بالعمليات التشغيلية المستمرة (التمويل والاستثمار وتوزيعات الأسهم)، مع اعتماد المؤسسة في بعض الفترات على عمليات بيع الأصول لتعزيز النتائج. وهذا يبرز أن تعزيز العائد المستقبلي يتطلب تنمية العوائد التشغيلية المستدامة من الاستثمارات الأساسية، بدلًا من الاعتماد على صفقات بيع استثنائية ذات أثر مؤقت.

جدول رقم6: نسبة العائد الى مجموع حقوق الملكية ROE في المؤسسة (2017-2023)

السنة	مجموع حقوق الملكية	العائد	النسبة
2017	72,563,245	686793	0.946475037
2018	71,844,521	7474741	10.40405155
2019	78,085,930	1524676	1.952561748
2020	81,142,597	683386	0.842203756
2021	107,041,329	873623	0.816154852
2022	110,280,956	2535230	2.298882864
2023	88,320,137	795364	0.90054661

*المصدر: من تجهيز الباحث بالاستناد الى القوائم المالية والايضاحات للمؤسسة.

تم احتساب نسبة العائد إلى حقوق الملكية (Return on Equity – ROE) استنادًا إلى صافي الدخل العائد للفترة كما ورد في قائمة الدخل الموحدة الفقرة (IAS 1, 2020, 81A)، مقسومًا على مجموع حقوق الملكية كما ورد في قائمة المركز المالي الموحدة.

وبحسب المعيار (IAS 1, 2020, paras. 54–55) ، تشمل حقوق الملكية البنود التالية: ودائع الأيتام، الاحتياطيات، الأرباح المدورة، والتغيرات المتراكمة في القيمة العادلة للموجودات المالية، والعقارية والممتلكات والمعدات. وابتداءً من عام 2021، أضيف بند حقوق الأقلية (Non-controlling interests) نتيجة إدراج الشركة التابعة (الزيتونة للتمويل الإسلامي) ضمن القوائم الموحدة، وبذلك أصبح مجموع حقوق الملكية يتضمن حقوق الشركاء الآخرين أيضاً (IAS 27, 2020, para. 22).

وعلى صعيد الاتجاهات السنوية يظهر انه:

في عام 2017 بلغت النسبة نحو 0.95%، ما يعكس عائداً ضعيفاً على حقوق الملكية نتيجة محدودية صافي الدخل (686,793 دولار) مقارنة بضخامة حجم حقوق الملكية (72.6 مليون دولار.

وفي عام 2018 قفزت النسبة بشكل استثنائي إلى 10.40%، مدفوعة بارتفاع صافي الدخل (7,474,741 دولار) نتيجة عملية بيع استثمار عقاري بلغت إيراداته 5,725,260 دولار، وهو ما شكل حدثاً غير متكرر (IAS 40, 2020, para. 68).

وشهد عام 2019 تراجع النسبة إلى 1.95%، حيث عاد صافي الدخل إلى مستويات تشغيلية اعتيادية (1,524,676 دولار) دون مكاسب عقارية مؤثرة. وفي الأعوام 2020-2021 انخفضت النسبة إلى مستويات متدنية (0.84% و0.82%) نتيجة ارتفاع حقوق الملكية (81.1 و107.0 مليون دولار على التوالي) بالتوازي مع بقاء صافي الدخل عند مستويات متواضعة. دخول بند حقوق الأقلية في 2021 زاد قاعدة المقام مما خفض النسبة أكثر.

لتشهد في عام 2022 النسبة تحسناً ملحوظاً إلى 2.30%بدعم من ارتفاع صافي الدخل (2,535,230 دولار)، حيث ساهمت عدة مصادر دخل أبرزها: إيرادات التمويل والاستثمار (1,355,109 دولار)، توزيعات الأسهم (993,234 دولار)، وبيع استثمار عقاري (907,616 دولار).

وفي عام 2023 انخفضت النسبة مجدداً إلى 0.90%نتيجة تراجع صافي الدخل (795,364 دولار) وتقلص قاعدة حقوق الملكية (88.3 مليون دولار) بعد إعادة تقييمات سلبية في بعض البنود(IFRS 9, 2020,paras. 5.7.10) .

وعليه يظهر انه على امتداد فترة الدراسة، أن قراءة الاتجاه العام تُظهر أن أداء العوائد على حقوق الملكية يميل إلى الانخفاض في أغلب سنوات الدراسة، إذ بقيت النسبة متواضعة (أقل من 2%) في معظم السنوات، مع قفزات استثنائية في 2018 و2022 بسبب عمليات بيع استثمارات عقارية. وهذا الاتجاه يُعتبر سلبيًا من زاوية كفاءة استغلال حقوق الملكية، لأنه يوضح اعتماد المؤسسة على أرباح تشغيلية محدودة لتحقيق عوائد، مع بروز زيادات غير مستقرة ناتجة عن معاملات غير متكررة. ومع ذلك، يبقى الجانب الإيجابي أن النسب لم تكن سالبة في أي سنة، ما يعني أن المؤسسة حافظت على قدرتها على تحقيق أرباح تشغيلية مستمرة، حتى وإن كانت متواضعة.

جدول رقم7: نسبة الديون الى اجمالي الموجودات (Debt to Assets Ratio (DAR في المؤسسة (2017-2023)

السنة	اجمالي الموجودات	مجموع المطلوبات	النسبة
2017	72622743	59498	0.081927503
2018	72086756	242235	0.336032599
2019	78279638	193708	0.247456433
2020	81399935	257338	0.316140302
2021	108176861	1135532	1.049699529
2022	110893455	612499	0.552331064
2023	91199269	2879132	3.156968287

*المصدر: من تجهيز الباحث بالاستناد الى القوائم المالية والايضاحات للمؤسسة.

تم احتساب نسبة الديون إلى إجمالي الموجودات بالاعتماد على مجموع المطلوبات كما هو مثبت في قائمة المركز المالي (IAS 1, 2020, paras. 54, 69, 134, 139) ، مقسومًا على إجمالي الموجودات. هذا المؤشر يُعدّ أحد أهم مقاييس هيكل رأس المال، إذ يعكس درجة اعتماد المؤسسة على التمويل بالديون مقابل التمويل الذاتي (حقوق الملكية).

تُظهر البيانات أن نسبة الديون إلى إجمالي الموجودات كانت شبه معدومة في عام 2017 (≈0.08%)، ما يعكس اعتمادًا شبه كامل على حقوق الملكية في تمويل الأنشطة. خلال الفترة 2018–2020 تذبذبت النسبة ضمن مستويات منخفضة (0.24–0.33%)، وهو ما يدل على استقرار هيكل التمويل وضعف الالتزامات مقارنة بحجم الموجودات. في عام 2021 قفزت النسبة إلى حوالي (1.05%) نتيجة ارتفاع التمويلات والالتزامات الأخرى، لتُشير إلى بداية توسع في الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية. أما في 2022 فانخفضت النسبة إلى (0.55%)، بما يوحي بعودة الميل نحو التمويل الذاتي وتحسن تغطية المطلوبات بالموجودات. وفي عام 2023 بلغت النسبة ذروتها (≈3.16%) نتيجة تضخم بند التمويلات المصرفية (2,009,248 دولار) بعد توقيع الشركة التابعة *الزيتونة للتمويل الإسلامي* اتفاقيات تمويل جديدة مع البنك الإسلامي الفلسطيني وبنك الصفا (IFRS 7, 2020, para. 39A).

وعليه تُظهر البيانات أن نسبة الديون إلى إجمالي الموجودات كانت شبه معدومة في عام 2017 (≈0.08%)، ما يعكس اعتمادًا شبه كامل على حقوق الملكية في تمويل الأنشطة. خلال الفترة 2018–2020 تذبذبت النسبة ضمن مستويات منخفضة (0.24–0.33%)، وهو ما يدل على استقرار هيكل التمويل وضعف الالتزامات مقارنة بحجم الموجودات. في عام 2021 قفزت النسبة إلى حوالي (1.05%) نتيجة ارتفاع التمويلات والالتزامات الأخرى، لتُشير إلى بداية توسع في الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية. أما في 2022 فانخفضت النسبة إلى (0.55%)، بما يوحي بعودة الميل نحو التمويل الذاتي وتحسن تغطية المطلوبات بالموجودات وفي عام 2023 بلغت النسبة ذروتها (≈3.16%) نتيجة تضخم

بند التمويلات المصرفية (2,009,248 دولار) بعد توقيع الشركة التابعة الزيتونة للتمويل الإسلامي اتفاقيات تمويل جديدة مع البنك الإسلامي الفلسطيني وبنك الصفا.

وعليه يمكن وصف الاتجاه العام بأنه إيجابي–حذر؛ إذ إن مستويات المديونية بقيت متدنية جدًا مقارنة بالمعايير الشائعة، ما يدل على قوة المركز المالي للمؤسسة واعتمادها الكبير على حقوق الملكية. غير أن السنوات الأخيرة، ولا سيما 2023، أظهرت تحولًا استراتيجيًا نحو زيادة الاعتماد على الديون المصرفية، الأمر الذي يستدعي متابعة دقيقة لمخاطر المديونية المستقبلية. بعبارة أخرى، الاتجاه العام ما زال مريحًا، لكن التحول في السياسة التمويلية يفرض على الإدارة الحفاظ على التوازن بين تنويع مصادر التمويل والحد من مخاطر ارتفاع الديون.

جدول رقم 8: نسبة الديون الى حقوق الملكية (Debt to Equity Ratio (DER في المؤسسة (2017-2023)

السنة	مجموع حقوق الملكية	مجموع المطلوبات	النسبة
2017	72,563,245	59498	0.000819947
2018	71,844,521	242235	0.003371656
2019	78,085,930	193708	0.002480703
2020	81,142,597	257338	0.003171429
2021	107,041,329	1135532	0.010608351
2022	110,280,956	612499	0.005553987
2023	88,320,137	2879132	0.032598817

*المصدر: من تجهيز الباحث بالاستناد الى القوائم المالية والايضاحات للمؤسسة.

تم قياس نسبة الديون إلى حقوق الملكية (Debt to Equity Ratio – D/E) بالاعتماد على قسمة إجمالي المطلوبات على إجمالي حقوق الملكية كما هو معروض في القوائم المالية الموحدة. ووفقًا لمعيار IAS 1: Presentation of Financial Statements, 2020, pp. para. 54, 69) تُعتبر هذه النسبة من أبرز مؤشرات الملاءة المالية طويلة الأجل، إذ تعكس قدرة المؤسسة على موازنة هيكل تمويلها بين الالتزامات الخارجية ورأس المال المملوك للمساهمين أو أصحاب الحقوق. وكلما كانت النسبة منخفضة دلّ ذلك على اعتماد أكبر على التمويل الذاتي، والعكس صحيح.

وعند تتبّع حركة النسبة خلال فترة الدراسة (2017–2023) يظهر أن المؤسسة حافظت على مستويات متدنية للغاية من المديونية في السنوات الأولى، إذ تراوحت بين 0.0008 و0.003 خلال 2017–2020، وهو ما يعكس قاعدة رأسمالية صلبة وغياب شبه كامل للاعتماد على الديون. وفي عام 2021 ارتفعت النسبة بشكل طفيف لتصل إلى 0.0106 نتيجة تسجيل تمويلات والتزامات إضافية، لكنها عادت للانخفاض في 2022 إلى مستوى 0.0056، مما يشير إلى تعزيز الميل نحو التمويل الذاتي. أما عام 2023 فقد شهد ارتفاعًا ملحوظًا في النسبة إلى 0.033 عقب توقيع الشركة التابعة "الزيتونة للتمويل الإسلامي" اتفاقيات تمويل جديدة مع البنك الإسلامي الفلسطيني وبنك الصفا، ما أدى إلى نمو بند المطلوبات المصرفية. ورغم هذه الزيادة، فإن حجم الديون بقي محدودًا مقارنة بحجم حقوق الملكية الكبير.

وعليه يمكن القول إن الاتجاه العام للنسبة ظل منخفضًا للغاية طوال فترة الدراسة، الأمر الذي يعد إشارة إيجابية على متانة المركز المالي وقوة الاعتماد على التمويل الذاتي. غير أن الارتفاع الملحوظ في عام 2023 يوحي بوجود تحوّل تدريجي في السياسة التمويلية باتجاه إدخال الديون كمصدر تمويل إضافي. هذا التحول قد يُفسر باعتباره خطوة استراتيجية لتنويع مصادر التمويل ودعم التوسع الاستثماري، لكنه في الوقت نفسه يفرض ضرورة متابعة تطورات

المديونية في السنوات القادمة لضمان بقاء مستوياتها ضمن الحدود الآمنة وعدم الإخلال بالتوازن بين الديون وحقوق الملكية.

4. الخاتمة:

أظهرت نتائج تحليل الأداء المالي لمؤسسة إدارة وتنمية أموال اليتامى خلال الفترة (2017–2023) أن المؤسسة تتمتع بقدرة مالية قوية ومستويات سيولة مرتفعة مكّنتها من الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بكفاءة عالية، حيث بلغت نسبة التداول في عام 2017 نحو (113:1)، وتراجعت تدريجيًا إلى (4.4:1) في عام 2023، وهي نسبة ما تزال تفوق بكثير المعيار المالي المرجعي (2:1). كما أظهرت البيانات أن الموجودات المتداولة شكّلت ما بين (2%–10%) من إجمالي الموجودات، مما يعكس اعتماد المؤسسة على استثمارات طويلة الأجل مع الحفاظ على حد أدنى من السيولة التشغيلية. أما على صعيد الربحية، فقد تبيّن أن نسب العائد على الموجودات(ROA) ، وحقوق الملكية(ROE) ، والاستثمارات (ROI)بقيت عند مستويات محدودة تقلّ غالبًا عن (2%)، باستثناء عامي 2018 و2022 اللذين شهدا ارتفاعًا مؤقتًا نتيجة أرباح من بيع استثمارات عقارية، وهو ما يشير إلى أن الربحية التشغيلية للمؤسسة ما تزال ضعيفة نسبيًا وتعتمد بدرجة أكبر على الإيرادات غير المتكررة. وفي المقابل، أظهرت مؤشرات المديونية انخفاضًا حادًا خلال معظم فترة الدراسة، حيث كانت شبه معدومة حتى عام 2020، قبل أن ترتفع تدريجيًا لتبلغ في عام 2023 نحو (3.16%) من إجمالي الموجودات و(0.033) من حقوق الملكية، وذلك نتيجة توسع الشركة التابعة في التمويل المصرفي. وقد أبرز التحليل عددًا من الإيجابيات، أهمها قوة المركز المالي للمؤسسة، وارتفاع مستويات السيولة المتاحة، والإدارة الرشيدة للأصول ضمن استثمارات طويلة الأجل تحافظ على استقرار القيمة، فضلًا عن بقاء المديونية ضمن حدود آمنة تعكس اعتمادًا شبه كامل على التمويل الذاتي. في المقابل، كشفت النتائج عن بعض جوانب القصور، أبرزها ضعف الربحية التشغيلية، وقصور استغلال الموارد المالية في تحقيق عوائد منتظمة، إلى جانب تزايد الاعتماد النسبي على التمويل الخارجي في السنوات الأخيرة، وهو ما يستدعي متابعة دقيقة لتفادي أية مخاطر مالية مستقبلية. وبناءً على ما سبق، توصي الدراسة بضرورة تعزيز كفاءة إدارة السيولة عبر الموازنة بين الاحتفاظ بالمستوى الكافي لتغطية الالتزامات وتوظيف الفوائض في أدوات مالية قصيرة الأجل منخفضة المخاطر، وإعادة هيكلة المحفظة الاستثمارية للحد من التركّز في الاستثمارات طويلة الأجل ذات العوائد المحدودة والتوجّه نحو أدوات أكثر تنوعًا ومرونة، مع تنويع مصادر الدخل الاستثماري من خلال استكشاف أدوات جديدة مثل الصكوك والمشروعات الإنتاجية الصغيرة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، ورفع كفاءة العوائد التشغيلية عبر تحسين إدارة الأصول وتطوير قدرات الكوادر المالية وتعزيز نظم الرقابة والمتابعة، بالإضافة إلى إدارة التمويل الخارجي بحذر ووضع ضوابط واضحة لهيكل المديونية وسقوف آمنة للالتزامات المستقبلية، وتعزيز حوكمة الاستثمار والشفافية من خلال نظام رقابة داخلية فعال لتقييم الأداء الاستثماري بصورة دورية ورفع مستوى الإفصاح المالي.

وبذلك يخلص البحث إلى أن المؤسسة، رغم تمتعها بقوة مالية وهيكل تمويلي متين، بحاجة إلى تطوير سياساتها الاستثمارية وتعظيم كفاءتها التشغيلية لضمان استدامة مالية متوازنة تجمع بين الأمان والعائد، بما يعزز دورها الريادي في إدارة وتنمية أموال اليتامى وفق أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها في التكافل والعدالة الاجتماعية.

5. المراجع:

1. أحمد، إبراهيم جابر السيد .(2019) .*تقييم الأداء المالي باستعمال النسب المالية* (الطبعة الأولى). الجزائر: العلم والإيمان للنشر والتوزيع.
2. الأخرس، عاطف، العصار، رشاد، الشريف، عليان، الهنيني، إيمان، &الجعبري، أحمد .(2000) .*الإدارة والتحليل المالي* .عمان: دار البركة للنشر والتوزيع.
3. العامري، محمد علي إبراهيم .(2007) .*الإدارة المالية* (الطبعة الأولى). عمان – الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
4. الخطيب، محمد محمود .(2010) .*الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات* .عمان – الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع.
5. الشديفات، خلدون .(2000) .*إدارة وتحليل مالي* .عمان – الأردن: دار وائل للنشر.
6. الشنطي، أيمن، &شقر، عامر .(2005) .*الإدارة والتحليل المالي* .عمان – الأردن: دار البداية للنشر والتوزيع.
7. الزبيدي، حمزة محمود .(2011) .*التحليل المالي: تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل* .عمان – الأردن: دار الوراق للنشر والتوزيع.
8. القريشي، يوسف، &بن ساسي، إلياس .(2006) .*التسيير المالي* (الطبعة الثانية). عمان – الأردن: دار وائل للنشر.
9. شبيب، دريد كامل آل .(2004) .*مبادئ الإدارة المالية* .عمان – الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
10. خنفر، مؤيد راضي، &المطارنة، غسان فلاح .(2006) .*تحليل القوائم المالية* .عمان – الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
11. الشريف، منصف، &بوشلاغم، عميروش. (2020). دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات: دراسة حالة مؤسسة الصيانة للشرق .*مجلة العلوم الإنسانية، 31*(1)،185-204.
12. الزرقاء الخاصة، جامعة. (2009). محمود جلال، &طلال الكسار. استخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات .*المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية* .الأردن: جامعة الزرقاء الخاصة.
13. الجزار، أنس يوسف إسماعيل .(2016) .*الضوابط الشرعية في إدارة وتنمية صناديق أموال الأيتام في فلسطين: دراسة ميدانية – الخليل ورام الله نموذجًا* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
14. عبد القادر محمد، تهاني حسين .(2017) .*الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في تقويم الأداء المالي: دراسة حالة بنك الخرطوم* [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان.
15. نوبلي، نجلاء .(2015) .*استخدام الأدوات المحاسبية الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة المطاحن الكبرى – بسكرة* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة محمد خيضر، بسكرة – الجزائر.
16. دادن، كماسي، عبد الغني، &محمد الأمين. (2015). الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية. في *المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات* .ورقلة – الجزائر: جامعة قاصدي مرباح.
17. دولة فلسطين .(2023) .*قرار بقانون رقم (10) لسنة 2023م بشأن مؤسسة إدارة وتنمية أموال اليتامى* .رام الله: الجريدة الرسمية. تم الاسترداد من https://mjr.ogb.gov.ps/Decrees/ViewText/33361 :.
18. Brigham, E. F., & Ehrhardt, M. C. (2019). *Financial management: Theory & practice* (16th ed.). Cengage Learning.
19. Marcel, L. (1981). *Le management: Approche systémique, théorie et cas*. Chicoutimi: G. Morin.
20. International Accounting Standards Board (IASB). (2020). *IAS 1: Presentation of financial statements London: IFRS Foundation.*
21. International Accounting Standards Board (IASB). (2020). *IAS 7: Statement of cash flows*. London: IFRS Foundation.
22. International Accounting Standards Board (IASB). (2020). *IAS 12: Income taxes*. IFRS Foundation.
23. International Accounting Standards Board (IASB). (2020). *IAS 27: Consolidated and separate financial statements. London: IFRS Foundation.*
24. International Accounting Standards Board (IASB). (2020). *IAS 32: Financial instruments: Presentation. London: IFRS Foundation.*

25. International Accounting Standards Board (IASB). (2020). *IAS 40: Investment property*. London: IFRS Foundation.
26. International Accounting Standards Board (IASB). (2020). *IFRS 7: Financial instruments: Disclosures*. London: IFRS Foundation.
27. International Accounting Standards Board (IASB). (2020). *IFRS 9: Financial instruments*. IFRS Foundation.